مجلة المفكر ـــــــــــــــــ المجلد 14 / العدد 2 (جوان 2019) ص 189- 210

تحليل الصراع الإيراني - السعودي من منظور الهيمنة على النظام الإقليمي الخليجي

The Analysis of the Iranian-Saudi Conflict from the perspective of hegemony over the Gulf regional system

الأستاذ: **إليـــــاس ميســـــوم**
أستاذ مساعد " أ " - كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة محمد بن أحمد - وهران 2 / الجزائـــــــر
ilyespoli3@gmail.com

تاريخ الإرسال :	تاريخ القبول :	تاريخ النشر :
2018/09/17	2019/06/16	2019/06/27

المؤلف المرسل : أ. إلياس ميسوم / ilyespoli3@gmail.com

الملخص:

لطالما اعتبرت الهيمنة أو الرغبة فيها من أكثر الأسباب المُفضية للصراعات والنزاعات بشكل عام، والصراعات والنزاعات الدولية بشكل خاص؛ والخليج العربي - الفارسي ـــ باعتباره نظامًا إقليمـ ـيًا فرعـيًا ـــ لن يخرج عن هذه القاعدة، فمُنذ تبلور هذا النظام الإقليمي بشكله المُتعارف عليه حاليًا بعد الخروج البريطاني من الخليج وهو يتخبط في مشاكل وصراعات وحروب بين دوله، لا سيَّما الكبرى منها (السعودية، إيران، والعراق).

وفي هذه الورقة نحاول بحث مُتغيِّر الهيمنة باعتباره مُتغيِّرًا مُستقلًا في حالة الصراع القائم بين كل المملكة العربـيَّة السعودي والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهذا من خلال الإجابة تساؤلٍ مفاده: كيف يُفسر منظور الهيمنة على النظام الإقليمي الخليجي الصراع الإيراني – السعودي؟

وقد انتهت الدراسة إلى أَنَّ الهيمنة بالمفهوم الواسع للكلمة تُعد من الأسباب الرئيسية وأقدمها في حالة التوتر المُستديمة بين الرياض وطهران بل وأكثرها تأثيرًا في الصراع دون أنْ ينفي هذا وجود عوامل أخرى، بَيْدَ أَنَّها تبقى دائمًا مُرتبطةً في غايتها النهائية بالهيمنة.

الكلمات المفتاحية: الهيمنة؛ النظام الإقليمي الخليجي؛ إيران؛ السعودية؛ الصراع الإيراني – السعودي.

Abstract:

Hegemony or desire to dominate is one of the most common causes of conflict in general and international conflicts in particular; The Persian Gulf will not depart from this principle, where he since the emergence of this regional system after the British withdrawal from the Gulf in the early seventies, and the Persian Gulf suffers from the problems and conflicts and wars between its countries, especially the strongest (Iran, Iraq, Saudi Arabia).

In this paper, we try to examine hegemony as an independent variable in the conflict situation between the Kingdom of Saudi Arabia and the Islamic Republic of Iran by answering the question: How does regional hegemony affect Iranian-Saudi relations?

The study concluded that hegemony is one of the main reasons and the oldest in the case of constant tension between Riyadh and Tehran, and even the most influential in the conflict without denying that there are other factors, but it is always linked to hegemony.

Keywords: Hegemony; Gulf Regional System; Iran; Saudi Arabia; the Iranian-Saudi Conflict

مقدمة:

تعد منطقة الخليج العربي - الفارسي والشرق الأوسط من أهم بؤر التوتر التي عرفها التاريخ المعاصر، ومن أكثر المناطق التي عرفت ومازالت تشهد صراعات وحروب، ولعل النصف القرن الأخير من تاريخ هذه المنطقة كان أشدها وطأة فالخليج وحده عرف في أقل من أربعة عقود ثلاث حروب ساخنة بين دوله وصراعات مازالت قائمة لحد الساعة، أهمها حاليا الصراع الإيراني – السعودي.

الذي يعد بلا شك بمعية الصـراع العربـي – الإسرائيلي من الصـراعات المهمة في الشـرق الأوسـط، التي تلعب دورا محوريا و مؤثرا في رسـم السياسـات في ظل الخـارطة الإقليميـة لهـذه المنطقة، فضلا عن عدم استقرارها.

و يعزز من هذه الوضعية الأخيرة الثقل السياسي و الاقتصادي والدـ ينيللدولتين، و تصـارعتين، و كـذا الأهمية الجيوستراتيجية للخليج بشكل عام، إضافة طبعا إلى التضارب في التصورات السياسـية، و الأمـنية، و الاقتصادية بين دوله.

الأمر الذي دفـع العلاقـات الإيرانـية – السعـودية لأن تكـون عنـوانا لحالـة من التوتر و الصـراع المـستمرين، و كـذا الترقب الدائم من دول الجوار و العالـم حول مـستقـبل هذا الصـراع و تـداعياتـه.

والحقيقـة، أن حلة الصـراع المـستمرة بين إيـران والسعـودية تعد وضعية معقدة ومتشابكة يصعب فهمها أو حلها، إذ هي ليست وليـدة ظرف سياسي فقط أو مرتبطة بنـظام سياسي معين، حيث يتحكم في بعض جوانب الصـراع عاملي الجغرافيا والتاريخ وما يترتب عنهما من موروث ثقافي وسياسي؛ ناهيك عن شكل وطبيعة الأنظمـة السياسـية القائمة، وكـذا مكانة ودور النخبة السياسـية الحاكمة وتوجهاتها.

وبناء على ما سبق، نسعى ضمن هذه الدراسة لتفسير الصراع الإيراني – السعـودي بناء على جزئية تتمثل في الهيـمنـة على النـظام الإقليمي الخليجي، وهذا باعتبارها متغيرا مستقلا في حالة الصـراع القائمة بين إيران والسعودية (متغير تابع)، أين نهدف للإجابة عن تساؤل مفاده: **كيف يفسر منظور الهيـمنـة على النـظام الإقليمـي الخليجي الصـراع الإيرانـي – السعـودي؟**ولأجل هذا الغرض اعتمدنـا على مجموعة من المناهج العلمية، ويتعلق الأمر بكل من: المنهج الوصفي؛ المنهج الاستقرائي؛ المنهج المقارن؛ ومنهج دراسة الحالة؛ كما استعمالنا مسلمات النظرية الواقعية في العلاقـات الدولية كأداة للتحليل، إضافة إلى ما كتب حول الإقليميـة والأمـن، هـذا فضلا عن نظريات الصـراع الدولي. في حين قسمنـا هذا البحث من حيث هيكلته إلى ثلاثة محاور: تضمنا لأول دراسة حول النـظام الإقليمي والهيـمنـةبين النظرية والواقع؛أمـا، المحور الثـانـي: فيبحث مقومات الهيـمنـة ضمن النـظام الإقليمـي الخليجي عبر دراسةٍ مقارنة بين إيـران و السعـودية؛ بينما يعكف المحور الأخير على تفسير الصراع الإيراني – السعودي انطلاقا من منظور الهيمنة على النظام الإقليمي كمتغير مستقل. في حين تضمنت الخاتمة ما خلصنا إليه من استنتاجات تتعلق بالدراسة

المحـور الأول: الهيـمنـة على النـظام الإقليمـي الخليجي: دراسـة في النظرية والواقـع

يعد مفهـوم النـظام الإقليمـي (Regional System)من أكثر المفاهيم في العلاقـات الدوليـة التي أختلف حول تعريفها نظرا لما في هذا المفهوم من ترابط وتشابك بينه وبين مفاهيم قريبه

منه، ما جعل أرنست هاس **(Ernst B. Haas)** أحد المنظرين المتخصصين في هذا المجال، يشدد على ضرورة التمييز بين بعض المفاهيم كـ: التعاون الإقليمي، والنظام الإقليمي، والمنظمة الإقليمية، والتكامل الإقليمي، والإقليمية (Haas, 1970,pp 607-610)، بغية إدراك حقيقة معنى النظام الإقليمي، ذلك أن التداخل بين هذه المصطلحات المنظرين، تشابه والمنظرين، تقاربة جعل من عملية تعريفه عملية معقدة، بالنظر لاختلاف الصفات المنظرين، عتمدة لتعريفه.

ويعرف كينث وليام تومبسون **(Kenneth W. Thompson)** النظام الإقليمي، أنه: " **نمط منتظم نسبيا ومكثف من التفاعلات يكون معترف به داخليا وخارجيا بصفته مضمارا متميزا يجري إنشاؤه والحفاظ عليه من قبل طرفين متجاورين أو أكثر**" (إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في اصول العلاقات الدولية الإقليمية، 2001، ص 24). في حين يرى **ميشال بانكس (Michael Banks)** أن النظام الإقليمي أو الأقاليم هي في الحقيقة ما يريدها الساسة والشعوب أن تكون (جرجس، 1997، ص 24). أما، كل من **لويس كانتوري (Louis J. Cantori)** و**ستيفن شبيغل (Steven L. Spiegel)**، وهما باحثان متخصصان في الأقاليم، فيعتبران أن أي نظام يتكون من دولتين أو أكثر تكون متقاربة ومتفاعلة مع بعضها البعض، ولها روابط إثنية ولغوية وثقافية واجتماعية وتاريخية مشتركة، ويساهم في زيادة الشعور بهويتها الإقليمية أفعال ومواقف دول خارجة عن النظام، شكل نظاما إقليميا (حتى، 1985، ص 57).

وعليه، فإن مصطلح النظام الإقليمي، يطلق على كل منطقة جغرافية محددة تضم عددا من الدول تتشابه فيما بينها بأمور عدة سواء من الناحية اللغوية أو الثقافية أو الدينية أو حتى من ناحية شكل نظام الحكم السائد، ويفترض في النظام الإقليمي الواحد أن يكون حجم التفاعلات بين أعضائه سواء أكانت صراعية أم تعاونية أكبر من حجم التفاعلات من الدول الأعضاء الخارجة عن ذلك النظام (العتيبي، 2008، ص 27). تجدر الإشارة هنا، أن النظام الإقليمي قد يضم بين طياته نظاما أو نظما إقليمية فرعية (Sub-Regional Systems) على غرار النظام الإقليمي الشرق أوسطي الذي يحوي على العديد من النظم الإقليمية الفرعية على غرار النظام الإقليمي الخليجي، والنظام الإقليمي العربي، والنظام الإقليمي المغاربي،...إلخ. كما تجدر الإشارة أيضا، أننا تعمدنا التركيز على مفهوم النظام الإقليمي، لأنه ــ حسب رأينا ــ الأقرب إلى الواقع (فيما يخص الحالة المعنية بالدراسة)، مع عدم إنكار وجود نوع من الإقليمية (Regionalism)، متمثلة في مجلس التعاون الخليجي، والجامعة العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومنطقة جنوب غرب آسيا، إلا أنها تبقى مرتبطة بالنظام الإقليمي وتغيراته، بالإضافة إلى طبيعة الأنظمة السائدة فيها ذات التوجه التسلطي، والتي تبقى رافضة دوما لفكرة التخلي أو التنازل عن جزء من سيادتها ما جعل أية منظمة إقليمية غير فاعلة ومجرد هيكل بلا روح.

أما، مفهوم الهيمنة (Hegemony) فيعني النفوذ والتفوق أو ممارسة السلطة الغالبة على الآخرين من خلال القوة بمختلف أشكالها، ويعتبر مفهوم الهيمنة من أقدم السلوكيات البشرية والدولية، ويعود أصل هذه الكلمة إلى اليونان القديمة أين استعملت للدلالة على القائد العسكري الحاكم، وعلى الهيمنة السياسية والعسكرية التي قد تفرضها إحدى الدول - المدينة (City-State) على أترابها. كما كان للفيلسوف الإيطالي الماركسي **انطونيو غرامشي (Antonio Gramsci)** دورا مهما في إعطاء الهيمنة بعدا إيديولوجيا وثقافيا من خلال حديثة عن هيمنة طبقة معينة على غيرها من الطبقات الأخرى ليس فقط بالمفهوم الكلاسيكي للهيمنة، وإنما عن طريق المجتمع المدني والهيمنة الثقافية أيضا. وتشير الهيمنة بشكل عام لامتلاك السلطة ومصادرها بمختلف أنواعها المادية والمعنوية. والحقيقة، أن الهيمنة تعتبر نتيجة شبه حتمية لتنامي القوة والقدرة، وهما مفهومين أساسيين في العلاقات الدولية كما نعلم، وتتنوع أنواع الهيمنة وإن كانت كلها تصب في هدف واحد آلا وهو فرض الرأي على الغير سواء بطريقة إكراهية صلبة أو مرنة، إذ نجد هيمنة عسكرية، سياسية، اقتصادية، وكذا هيمنة ثقافية.

وباعتبار هذه الدراسة تنتمي في جزء منها إلى **الدراسات الإقليمية (Regional Studies)**، وإذا ما اعتمدنا على مفهوم النظام الإقليمي كأداة للتحليل في دراستنا، فإنه يبدو جليا أن الصراع بين السعودية وإيران يدخل في إطار ما يمكن أن نسميه بـ **النظام الإقليمي الخليجي** أكثر من غيره، والذي يمكن تعريفه بذلك الامتداد الجغرافي الذي يضم الثماني دول المحيطة بسواحل الخليج العربي - الفارسي، وهي كلا من: العراق؛ وإيران؛ والسعودية؛ والكويت؛ والإمارات؛ والبحرين؛ وقطر؛ وسلطنة عمان. وبالتالي، جملة التفاعلات والارتباطات السكانية والجغرافية والسياسية والاقتصادية التي تطورت عبر التاريخ الحديث والمعاصر بين الدول الثماني المطلة على الخليج العربي - الفارسي.

وقد أطلق البعض لفظ **النظام الإقليمي النفطي** للدلالة على النظام الإقليمي الخليجي بسبب احتياطي النفط الأكبر في العالم الموجود في دوله، والذي تحول لنقطة مشتركة بينهم على غرار المعيارين الجغرافي والديني اللذان تشتركان فيهما، ليبقى المعيار اللغوي والعرقي والسياسي نقطة الاختلاف، حيث تعتمد إيران اللغة الفارسية مع أن تعلم اللغة العربية إجباري في إيران طبقا للدستور المادة (16)، خلافا للدول الأخرى المعتمدة على اللغة العربية. أما من حيث العرق، فتعد إيران والعراق دولا متعددة الإثنيات والأعراق، بينما تتمتع باقي دول النظام الإقليمي بوحدة العرق فيها، في حين أن التقسيم السياسي المرتبط بشكل الأنظمة السياسية يقسم النظام الإقليمي النفطي إلى قسمين: الأول تشكل فيه إيران والعراق نظامين جمهوريان، بينما الثاني، فيتكون من باقية الدول الأخرى باعتبارها أنظمة ملكية وراثية.

وعموما، فإن هذه المعايير الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية تشكل من الناحية النظرية الخصائص البنيوية والهيكلية لأي نظام إقليمي، وفي نفس الوقت تعتبر واحدة من أربعة جوانب أساسية وضعها المنظرون المتخصصون في النظم الإقليمية، وهي: **الخصائص البنيوية للنظام الإقليمي، نمط الإمكانيات، نمط السياسات والتحالفات، بيئة النظام**(مطر، وهلال، 1986، ص ص 26 - 27). فنتيجة **للخصائص البنيوية** بين دول النظام الإقليمي، والتي تكون في الغالب متفاوتة ينتج **نمط للإمكانيات** تتحدد على أساسه سلوكيات دول (أطراف) النظام وسياساتها الإقليمية والدولية، وفي نفس الوقت تحدد قدرة النظم الإقليمية المجاورة على التدخل في شؤون النظام الإقليمي وقدرة النظام الدولي على التأثير في سياساته(إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، 2000، ص 67). بمعنى أدق، فالإمكانيات والقدرات البشرية، المادية والمعنوية تعتبر المحرك الرئيسي وراء تشكيل وتحديد كيفية تحرك الدول في النظام الدولي والإقليمي، ففي نهاية المطاف الدول وإن تشابهت وظائفها، فإن قدراتها إمكانياتها وقوتها تتفاوت وتختلف (أبوزيد، 2012، ص 26).

إن مستوى القوة بين أطراف النظام الإقليمي وتوجهاته إذن هو الذي يحدد لنا طبيعة العلاقات المتبادلة بين دوله و**نمط السياسات والتحالفات** داخله وخارجه، بمعنى أنها أمام ردة فعل فقط لما هو موجود من قوى متباينة القوة في بيئة النظام الإقليمي، ومع أن تحديد وقياس قوة أية دولة ليس بالأمر الهين، غير أنه يركز عموما على ثلاثة عناصر أساسية، وهي: المقومات المادية، العسكرية، والنفسية (القوة الناعمة). وتنصرف المقومات المادية إلى كل ما تملكه الوحدات الدولية من موارد طبيعية ومساحة وموقع جغرافي و سكان وموارد اقتصادية وعلمية... وغيرها. بينما المقصود بالمقومات العسكرية القوة الصلبة مثل: عدد القوات المسلحة ومستوى التدريب والكفاءة والتكنولوجيا العسكرية المتاحة للدولة، في حين تعني العناصر النفسية أو المعنوية مدى استعداد الوحدة الدولية لاستخدام عناصر قوتها وهيبتها الدولية للتأثير في الوحدات الأخرى بالنظام، وذلك باستخدام عناصر مختلفة تمثل البعد النفسي للقوة، مثل: الإيديولوجيا، الشخصية القومية، الروح المعنوية، شخصيات القادة السياسيين والمهارات الدبلوماسية...إلخ(مطر، و هلال، 1986، ص ص 26 - 27).

المحور الثاني: مقومات الهيمنة على النظام الإقليمي الخليجي

أولا: المقومات المادية

يخبرنا المنظر الأمريكي **جوزيف س. ناي (Joseph S. Nye Jr)** مبتدع مصطلح القوة الناعمة (Soft Power) أن القوة بمفهومها العام هي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين للحصول على النتائج التي يتوخاها المرء(ناي، 2007، ص 20)، فيما يخص المقومات الجيوستراتيجية أو القوة الجيوستراتيجية، فالمقصود بهاتلك الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي، وتعتبر

الجيوستراتيجية (Geostrategy) بمثابة الشقيقة الثانية للجغرافيا السياسية إذ تزود القائد السياسي والعسكري بأسلوب موحد للاقتراب من المشاكل المترابطة بالضرورة مع العالم(سيليربيه، 1988، ص 84).إذا أسقطنا هذا الكلام على الخليج العربي - الفارسي نجده يمثل من ناحية موقعه الجغرافي أهمية بالغة بغض النظر عن النمط الموجود فيه، فنظرا لوضعه الجيوسياسي يعد الخليج العربي - الفارسي مركز اهتمام العالم وكذا منظري الجغرافيا السياسية الدولية. والحقيقة، بأن عدة عوامل تتداخل لتمنحه هذه الميزة أو الأهمية في المعادلات الدولية، منها ما يتعلق بالموقع الاستراتيجي، ومنها ما يتعلق بالتاريخ، ومنها ما يتعلق بالنمط، ... وغيرها من العوامل الأخرى.

فمن ناحية موقعه الجغرافي كان الخليج ومنذ عدة قرون خلت محط أنظار العالم والقوى الاستعمارية الكبرى، وهذا راجع بدرجة أولى لموقعه الاستراتيجي الذي يتوسط من خلاله العالم وجعل منه قناة ربط بين عدة قارات وحضارات، فهو بمثابة همزة الوصل بين الغرب والشرق وبين الشمال والجنوب. حيث يعد الخليج منطقة تبادل بين جميع الحضارات الرئيسية، الأوروبية، والعربية، والفارسية، والآسيوية. وكانت الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس في العصر الحديث ــ وقبلها الرومان في العصر القديم ــ أول من تفطن لأهمية الخليج الجيوستراتيجية، فسيطرت عليه لعدة عقود تجاوزت (150) سنة، ويرجع تاريخ الهيمنة البريطانية في المنطقة إلى عام 1820.ولم تخرج منه إلا في سبعينيات القرن الماضي.

وكان البريطانيون طيلة هذه السنين يصرون على احتكار خيراته وثرواته إضافة إلى طرقه وقنواته. ولم يخلوا هذا الاحتكار طبعا من منافسة من قبل القوى الاستعمارية المنافسة، كـ: البرتغاليين في القرن السادس عشر، والهولنديين، والروس... إلخ. كما سعى الألمان لئن يكون لهم وطأة قدم في الخليج أثناء الحرب العالمية الأولى والثانية. وبهذا، كان الخليج على مر تاريخيه بؤرة من بؤر الصراع بين القوى الدولية الطامعة فيه. وبعد الحرب العالمية الثانية وفي خضم الحرب الباردة بين القطبين الشرقي والغربي كان للخليج أيضا جزء ونصيبا من شظايا هذا الصراع العالمي، ورمت الولايات المتحدة بكل ثقلها فيه، إذ أصبحت هذه المنطقة الحيوية جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الأمريكية العالمية لحفظ مصالحها الحيوية. ونتيجة لما سبق، لم يعد النظام الإقليمي الخليجي مستقلا بذاته ولم يكن في يوم من الأيام منغلقا على نفسه، إذ أن القاعدة العامة الحاكمة له تجعله مسيرا وموجه من الخارج وليس من الداخل وبذلك فاقد لآليات إدارة شؤونه (عبدالله، 1998، ص 24).

ويفصل الخليج العربي - الفارسي شبه الجزيرة العربية وجنوب غرب إيران، وتطل عليه ثماني دول، كما تحيط مياه الخليج العربي - الفارسي بدولة البحرين. يحده من الشمال والشرق إيران، بينما يحده من الجنوب الشرقي والجنوب كل من سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة،

ويحده من الجنوب الغربي والغرب كل من السعودية وقطر، وتقع كل من الكويت والعراق على أطرافه الشمالية الغربية، بينما تقع البحرين ضمن مياه الخليج الغربية شمال قطر. أما، السعودية فتقع في أقصى الجنوب الغربي من قارة آسيا حيث يحدها غربا البحر الأحمر وشرقا الخليج ومملكة البحرين والإمارات وقطر وشمالا الكويت والأردن والعراق وجنوبا كل من سلطنة عمان واليمن. وتشغل المملكة أربعة أخماس (5/4) شبه جزيرة العرب بمساحة تقدر بأكثر من 2.250.000 كيلومتر مربع،بينما تقع إيـــران في جنوب غربي قارة آسيا، تقدر مساحتها بـ1648195 كيلومترا مربعا، تحدها من الشمال جمهورية تركمنستان، بحر خزر (بحر قزوين)، جمهورية أذربيجان وأرمينيا (ارمنستان) ومن الغرب تركيا والعراق ومن الشرق باكستان وافغانستان ومن الجنوب بحر عمان والخليج.

وتعتبر السعـودية أكبر دول في النـظام الإقليمي الخليجي من حيث المساحة (49%)، تليها إيـــران (35%)، بينما تحتل البحرين المساحة الأصغر بين دوله (0.1%). ويبلغ إجمالي مساحة منطقة الخليج بدولها الثماني نحو 4.47 مليون كم^2. وتتميز إيـــران عن باقي دول الخليج بأنها تمتلك أكبر سواحل فيه بطول 1200 كم (36%)، ويعتبر الخليج بحق الرئة التي تتنفس من خلالها إيـــران. حيث يعد منفذها الوحيد إلى البحار المفتوحة لا سيما وبحر قزوين بحر مغلق، بينما تتقاسم باقي الدول 2608 كلم، مما جعلها ـــ أي إيـــران ـــ تسيطر على سواحل الخليج وبحر عمان، إضافة إلى إشرافها ـــ مع سلطنة عمان حسب اتفاق عام 1975 ـــ على أحد أهم المضائق في العالم، **مضيق هرمز** الذي يعتبر أكبر ممر في العالم للنفط (ما بين 15% إلى 40% من النقل العالمي للنفط) في منطقة تملك أكبر احتياطي للنفط في العالم مما يعطيه أهمية جيوستراتيجية وجيوسياسية وأيضا جيوقتصادية. وتحتل الإمارات المرتبة الثانـية بعد إيـــران من حيث إطلالها على سواحل الخليج (24%)، أما السعـودية فنصيبها من هذا الأمر (16%) ، بينما يعتبر العـراق أقل الدول امتلاكا للسواحل البحرية على الخليج، حيث لا تتعدى سواحله 15كم (0.4%)(الطائي، 2013، ص 16).

ومن الناحية الديمغرافية تعتبر إيـــران أكبر دول النـظام الإقليمي الخليجي بأزيد من 80 مليون نسمة (إحصائيات عام 2017) حيث تتفوق على الدول الخليجية مجتمعة. حيث تمتلك إيـــران ثلاثة أضعاف تقريبا السعـودية من الناحية السكانية حيث يقدر عدد سكان السعـودية بـ 32 مليون نسمة (إحصائيات عام 2017). ويضم هذا الرقم الأخير كل سكان المملكة بغض النظر عن جنسياتهم، أين يقدر عدد السكان السعـوديين وفقا لإحصائيات الهيئة العامة للإحصاء السعـودية بـ (20,408,362) نسمة(الهيئة العامة للإحصاء السعـودية). وبالتالي،فإننا أمام نـظام الإقليمي ذو أغلبية سكانية ما يعطي لإيـــران هامش أكبر للمناورة إذا ما اعتمدنا على فرضية الصـراع المذهبي – الديني في تحليل دوافع الصـراع. وتجدر الإشـارة هنا إلى أن جل المشايخ (الملكيات) الخليجية التجأت إلى

رفع عدد سكانها عن طريق عملية التجنيس للمهاجرين لأغراض سياسية، مثال ذلك ما حصل في البحرين ذات الأغلبية الشيعية من تجنيس للباكستانيين السنة من أجل رفع نسبة السنة في البلد.

والجدير بالذكر أيضا أهمية اقتصادية حيث تعبر العديد من ناقلات النفط عبر الموانئ النفطية على سواحله، لا سيما وأن أغلب البلدان التي تطل على سواحل الخليج مصدرة للنفط، ناهيك عن أنها تضم حقولا نفطية وغازية الأكبر في العالم، حتى وأن هذه الوفرة النفطية جعلت نشأة نظامها الإقليمي مقرونة بها، حيث يرى عدد لا بأس به من الباحثين وأن ولادة النظام الإقليمي الخليجي بهذا الشكل المتعارف عليه، هو نتيجة لتفجر الثروة النفطية عقب قرارات المقاطعة التي رافقت الحرب العربية – الصهيونية عام 1973 وكانت هذه الثروة النفطية من حيث نتائجها وانعكاساتها تحمل في طياتها الخير لهذه المنطقة التي يغلب عليها الطابع الصحراوي، كما حملت في نفس الوقت الكثير من الشرور والمصائب، فعلى المستوى الدولي سمحت الطفرة النفطية لدول هذا النظام أن تلعب دورا خارج حدود أقاليمها ونظامها الإقليمي، كما أتاحت للدول الصغيرة امتلاك أدوات قوية للضغط والمناورة والتوازن للهروب من هيمنة وتسلط القوى الأكبر داخل الإقليم، فلولا النفط مثلا لما استطاعت دولة مثل قطر أن تلعب دورا في السياسات الإقليمية ولما استطاعت تحمل الحصار والضغوطات المفروضة عليها (الأزمة الخليجية). فالأصل وأن الدول الصغيرة تتحرك بطريقة عكس التي نراها لدى دول الخليج الصغيرة، لكنها – وأي الثروة النفطية – في نفس اللحظة جعلت المنطقة محل أطماع كل القوى الكبرى التي لا تتردد في التدخل العسكري لحماية مصالحها المرتبطة غالبا بتدفق النفط، ما جعل المنطقة تعيش حالة ترقب وقلق دائمين. كما صارت المنطقة أكبر سوق للسلاح في العالم، فدول النظام الإقليمي مازالت من أمد في سباق محموم على التسلح، هذا إضافة إلى القواعد الأمريكية المتمركز فيه التي يتجاوز عددها العشر قواعد.

ثانيا: المقومات العسكرية (القوة الصلبة)

من ناحية القوة العسكرية تعتبر السعودية ثم الإمارات من الأكثر الدول إنفاقا عسكريا حوالي 104 مليار نفقات السعودية والإمارات فقط (السعودية 80.8 مليار دولار، الإمارات هو 22.8 مليار دولار)، وهي تتفوق من هذه الناحية على إيران، حيث وأن هذا لا يدل على أنها الأقوى عسكريا، فإيران تتفوق عليهما(عبد الحي ،"بنية القوة الإيرانية وآفاقها"، 2013) . وبما وأن إيران تعد أكبر دولة من الناحية الديمغرافية في الخليج العربي الفارسي، فليس من المستغرب أن تمتلك أكبر القوات العسكرية نظرا لهذه الميزة الديموغرافية، حيث وأن مجموع القوات العسكرية الإيرانية أكبر من جميع جيوش الخليج مجتمعة، رغم أنها فقدت الكثير من إمكانياتها العسكرية أثر الحرب العراقية – الإيرانية، حيث وصلت الخسائر إلى ما بين 40 - 50 بالمائة. مع ذلك، بقي الجيش الإيراني لحد الساعة يشكل أكبر جيش في المنطقة لا سيما بعد تدمير الجيش العراقي، إذ يقدر بحوالي

545.000 مابين ناشط واحتياطي (220.000 احتياطي و350.000 ناشط)دون احتساب الحرس الثوري(Cordesman andAl-Rodhan, 2006,pp 5-7)، أين يحتل المركز الثامن عالميا من حيث العدد .إلاّ أن ميزانية إيـــران العسكريـة متواضعة للغاية مقارنة مع جيرانها لا سيما السعـودية أو حتى الإمارات بحيث أثر الحصار الغربي على إيـــران على قدراتها المالية بسبب عدم قدرتها على بيع نفطها بأريحية. هذا ما يعني أن القدرات القتالية الإجمالية لمؤسستها العسكريـة تبقى محدودة رغم كل الدعاية المحاكة حولها.

ويعد هـذا النـوع من العجز راجعا إلى حد كبير إلى عدم قدرة إيـــران على الوصول إلى التكنولوجيا العسكريـة الغربيـة المتطورة والقيود الاقتصادية التي منعتها من أن تخصص ميزانية كبيرة لتحديث القوات المسلحة. ورغم هذا الضعف على مستوى القوة التقليدية .إلاّ أن إيـــران استطاعت تطوير استراتيجية قتالية تقوم بشكل أساسي على الحرب غير النـظامية من خلال استعمال الوكلاء الخارجين وتدريبهم، وفي نفس الوقت تطوير منظومتها الصاروخية، كما أعلنت أن لديها برنامج للأسلحة البيولوجية. في حين أنها خطت أيضا خطوات كبيرة نحو اكتساب التكنولوجيا النـووية (الردع النـووي). وتساعدها هذه القدرات المكتسبة في التعويض بشكل جيد عن القدرات المحدودة لقواتها التقليدية من خلال زيادة عملية الردع لأي هجوم خارجي ضد قواتها غير المنتظمة وغير المتماثلة ("Cordesman,"The Conventional Military) أما السعـودية القوة الإقليميـة الثـانـية، فإنها من ناحية التجهيزات والتقنية العسكريـة تتفوق على إيـــران بشكل كبير نتيجة سببين أساسيين، الأول نفقاتها الكبيرة وعلاقتها المميزة مع الغرب، خصوصا بعد حرب الخليج الثـانـية أين ارتفعت النفقات العسكريـة السعـودية بشكل كبير جدا، والثـانـي الحصار الغربي على إيـــران (غالبية أسلحتها إما روسية أو صينية)دون أن ننسى عامل النفط فقد ساعدت ارتفاع أسعار البترول المملكة على تطوير قدراتها العسكريـة بينما لم تستفد منه إيـــران، مع ذلك، بقيت أكبر مشكلة يعاني منها الجيش السعـودي تلك التي تتعلق أولا بعدد المجندين فيه وكذا كفاءتهم القتالية والتقنية لا سيما والخدمة العسكريـة في المملكة طوعية وليست إجبارية.

وحسب مقارنة أجرتها صحيفة **ديلي اكسبرس (Daily Express)**البريطانية بين قدرات إيـــران والمملكة العسكريـة، فإن السعـودية يمكن أن تستدعي نحو 934 ألف رجل لخدمة العلم الوطني بينما يكون نحو 04 مليون من سكانها مستعدين لخدمة العلم الوطني عند الضرورة. أما إيـــران فيضم جيشها النـظامي حوالي 250 ألف جندي وضابط، ويمكنها أن تستدعي 14 مليون شخص آخرين للخدمة العسكريـة.في حين تتقدم السعـودية على إيـــران في عدد الطائرات الحربية، إذ أن القوات الجوية السعـودية تملك 790 طائرة ومروحية معظمها طائرات قتالية، بينما تملك القوات الجوية الإيرانـية 477 طائرة معظمها طائرات النقل.وتتساوى الدولتان في عدد الدبابات: 1142

لدى السعـودية و1161 لدى إيـــران، كما أن السعـودية تتقدم على إيـــران في عدد الآليات العسكريـة الأخرى، إذ أن جيشها يملك 5500 آلية عسكريـة مدرعة، في حين يملك الجيش الإيرانـي 1315 آلية عسكرية.أما التفوق الإيرانـي فنجده في مجال المدفعية حيث يملك الإيرانـيون 1474 راجمة صواريخ وحوالي 2500 آلية مدفعية، بينما بحوزة السعـوديين 322 راجمة صواريخ و1000 آلية مدفعية. ويمكن للإيرانـيين أن يتغلبوا على السعـوديين في البحر، إذ أن أسطولهم يضم 398 سفينة، في حين يحوي الأسطول السعـودي 55 سفينة. أما فيما يخص إنفاق الدفاع فلها أيضا السعـودية ـ نية في تخصيص حوالي 43 مليار جنيه استرليني لتغطية النفقات العسكريـة في العام الحالي (2017)، فيما يمكن أن تبلغ النفقات العسكريـة الإيرانـية 4.7 مليار(مركز أوراسيا للدراسات، 2017).أما في مجال الحروب الإلكترونية والسيبرانية فيتفوق الإيرانـيون على السعـوديين بحيث يملكون ثانـي أهم جيش إلكتروني في الشرق الأوسط.

ثالثا: المقومات المعنوية (القوة الناعمة)

تعرف القوة الناعمة بأنها القدرة على صياغة خيارات الآخرين والحصول على ما تريد عبر الجاذبية أو السحر بدلا من القهر أو الإكراه أو الدفع القسري(باكير، 2013).وفيما يتعلق بالقوة الناعمة لدى الجمهورية الإيرانـية فهي متعددة بحيث تملك أكثر من غيرها من دول النـظام الإقليمي الخليجي عناصر ومصادر للقوة الناعمة لعل أهمها العامل الحضاري والتاريخي، والعامل الديني، والثورة الإيرانـية، والعامل الثقافي...إلخ.أما فيما يتعلق بترتيب هذه المصادر وأسبقية عامل على آخر وكيفية توظيفها فقد اختلف باختلاف النـظام السياسي الحاكم وطبيعته وأولوياته، فبينما كان الشاه يركز على العطل الحضاري لإيـــران والتاريخ الفارسي العريق وأهمل العامل الديني والعقائدي (إدريس، النـظام الإقليمي للخليج العربي، 2000،ص 176). جاء نـظام الخميني بتصور معاكس لتوصلوالشاه، حيث ركز على البعد الديني والمذهبي أكثر، في حين لم ينل الجانب الم رتبط بالقومية الفارسـية إلا الحظ اليسير من هذا الأمر، ويتضح هذا الأمر من خلال التركيز على إسلامية النـظام وأسلمة مؤسسات النـظام. كما تركز إيـــران أيضا على الاشعاع الثوري لديها في دعم قوتها الناعمة ونشر أفكارها ومبادئها في العالم، حيث قام الإيرانـيون في أقل من قرن بثورتين عظيمتين (عام 1906، وعام 1979). فضلا عن **العالمثالثية (Third-Worldism)** التي قد إيـــران من أهم أقطابها في العالم.

وعلى هذا، تنتهج الجمهورية الإسلامية استراتيجية منسقة للقوة الناعمة في جميع أنحاء مجال نفوذها، باستخدام السياسة والاقتصاد، والدين، والأدوات العسكريـة لتعزيز جدول أعمالها. وفي هذا المضمار، يرى الباحث الإيرانـي **صادق زيباكلام** أن الإسلام يشكل قبل كل شيء أقوى سلاح في ترسانة القوة الناعمة لدى إيـــران. كما تشكل معاداة الغرب ولا سيما الولايات المتحدة ومعاداة

إسرائيل العنصرين الثاني والثالث من عناصر قوتها الناعمة. ويشكل المذهب الشيعي وبالأخص التفسير الراديكالي الذي صاغته المؤسسة الدينية الشيعية في إيران العنصر الرابع. أما العنصر الخامس، فيكمن في شعور الإيرانيين القومي الذي يقارب الشوفينية(زيباكلام، 2013). وحسب المستشرق **يوشع طايخر** الذي كان مسؤولا عن القسم الإيراني في فرع البحث التابع لشعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، فإن النظام الإيراني يدمج سياسته بين الدين والقومية، فالميراث التاريخي القومي الإيراني يلعب دورا مهما في تشكيل قوة إيران، إذ لا يجب أن ننسى أنها ليس دولة إسلامية وفقط، فهي دولة وريثة لحضارة قديمة جدا(مجموعة مؤلفين، 2006، ص 143).

ولعل أشهر المؤسسات التي تستعملها إيران في زيادة قوتها الناعمة ونشر نفوذها في العالم وتحقيق استراتيجيتها هي: المستشاريات الثقافية الإيرانية، التي تعنى بنشر وتدريس اللغة والثقافة الفارسية، والمجمع العالمي لأهل البيت، ومجمع التقريب بين المذاهب، ومنظمة التبليغ الإسلامي، و المدارس والإيرانية في الخارج، والحوزات الدينية في الخارج، و ممثليات مرشد الثورة بالخارج، ومؤسسة جهاد البناء، ومؤسسة الإمام الخميني الإغاثية، ومركز حوار الحضارات(الموسوي ، 2014، ص ص 47 - 50). كما تعد **جامعة آزاد الإسلامية** أحسن مثال حاليا لكيفية استخدام طهران لأدوات القوة الناعمة والسعي لتعزيز قوتها الناعمة وتوسيع نطاق نفوذها في المنطقة، حيث تم إنشاء العديد من الفروع لها في المدن السورية والعراقية الرئيسية وتوسيع فرعها الرئيسي في لبنان (Majidyar,2018).

أما السعودية، فإنقوتها الناعمة تستند بشكل جوهري على الدين الإسلامي وعلى الموقع الجغرافي المرتبط بالدين الإسلامي من حيث ظهوره نشأته، هذا من جهة. من جهة أخرى زادت سيطرة السعوديين على الحجاز والأماكن المقدسة ثم رعايتهم للحرمين وتنظيم الحج من قوتهم الناعمة، حيث أتاحت لهم حق التكلم باسم جميع مسلمي العالم أو ما يمكن أن نسميه القيادة الروحية للعالم الإسلامي، وفي هذا المستوى تملك السعودية ــ كما يقول **بهجتقرني** ــ "**قوة ناعمة استثنائية، استثنائية بمعنى الكلمة، أي لا يمكن لأية دولة أو جماعة أن تنافسها على هذا المستوى. فالسعودية مهد الإسلام، ومكة والمدينة محفورتان في السيكولوجية الجماعية عند المليار ونصف من المسلمين الذين يسكنون العالم من استراليا إلى الجنوب الأمريكي، ويتوجه الأتقياء والمؤمنون منهم إلى مكة خمس مرات في اليوم أثناء صلاتهم، بل كل آمالهم مهما تكن التضحيات المالية هي الذهاب مرة واحدة لهذا البلد من أجل الحج**"(قرني،2016). كما أن الموارد المالية الضخمة الناتجة عن النفط(لاق النفط) ثبتت هذا الدور ووسعته حق بادت السعودية من أكثر الدول المؤثرة في سياسات الشرق الأوسط.

المحور الثالث: الهيمنة على النظام الإقليمي كتفسير للصراع الإيراني – السعودي

بعد هذه التوضيحات والاستعراض لمقومات القوة ضمن النظام الإقليمي الخليجي، تشير مؤشرات القوة إلى تفوق السعودية على حساب دول مجلس التعاون الخليجي (المشايخ الخليجية) ما يجعلها تشكل الدولة المركزية بالنسبة لها، وتفوق إيران على حسب الدول العربية الخليجية مما يدفع هذه الأخيرة إلى الاعتماد على استراتيجيتين، الأولى تتمحور حول سياسة الأحلاف داخليا وخارجيا، أما الثانية، فهي زيادة التسلح لأقصى حد ممكن. وهذا بغرض التوصل إلى مبدأ أساسي ومهم جدا في العلاقات الدولة آلا وهو توازن القوى. ولأن أي نظام الإقليمي يضم قوى متباينة في الإ مكانيات، فإن الصراع نظريا والمنافسة الحقيقة تتم بين الدول الكبرى فيه أي التي تملك قدرات أكبر من غيرها مما يجعلها تشكل **قلب النظام الإقليمي** أو **القطاع المحوري**، وهذا الأخير ــ كما يرى الاقتصادي الأمريكي **مايكل هدسون (Michael Hudson)** ــ يضم الدول التي تشكل أكبر قوة عسكرية وأكبر قوة اقتصادية وأكبر وزن ثقافي وأكبر نفوذ سياسي داخل الإقليم(إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، 2000، ص 36).

وفقا لذلك، فإن دول القطاع المحوري (Core States) في النظام الإقليمي الخليجي الحالي هي: إيران والسعودية. ومن الناحية النظرية تكون سلوكيات دول القلب غالبا في اتجاهين أساسيين: إما تكون مهيمنة على النظام الإقليمي؛ أي أنها تسيطر عليه كليا وتحدد سياسته كما ترغب. أو أنها تسعى لهذا الأمر أي تتطلع إلى الهيمنة؛ معنى ذلك أن دول المركز لا تسمح لها إمكانيتها الحالية بأن تسيطر بشكل كلي على النظام الإقليمي وتوجهه كما ترغب. لذا فإنها تسعى بكل الأساليب لزيادة قوتها لتكون في الأخير ضمن الاتجاه الأول (قوة مهيمنة).

وتنطبق هذه الحالة على النظام الإقليمي الخليجي، إذ لا يعرف حق الآن دولة مهيمنة عليه بالمعنى الحقيقي للكلمة مما يجعله دائما مسرحا للصراع بين القوى الإقليمية المتطلعة إما للهيمنة أو لاحتلال موقع الدولة المركزية. ذلك أن الوصول إلى موقع الدولة المهيمنة أو المركزية يجعل كل تفاعلات العالم مع الإقليم تمر عبر إرادتها ويمكنها بذلك تكييف كل تلك التفاعلات لمصلحتها. لهذا، يقول علماء الجيوستراتيجية: "**كلما كانت موازين القوى متفاوت وتميل لصالح طرف معين يتضاءل الصراع والتنافس، بينما تنعكس الآية في حال كانت تلك الوحدات أكثر تقاربا في القوة، إذ تشتعل نار المنافسة والصراع إلى أقصى حدودها**"(عبد الحي، "العلاقات المغربية - الجزائرية: العقدة الجيوستراتيجية"، 2013، ص 32).أما، الدول الأقل قدرات وإمكانيات فتكون بطبيعة الحال في الهامش (Periphiry States) بحيث لا تدخل في تفاعلات مكثفة مع بقية دول النظام، وإنما تسعى لضمان بقائها فقط. ويشكل العراق حاليا إضافة إلى دول مجلس التعاون ــ عدا السعودية ــ القطاع الهامشي أو الطرفي في النظام الإقليمي الخليجي. ونتيجة لضعف امكانيات دول الهامش فإنها تلجأ في الغالب إما إلى التكتل فيما بينها أو القيام بتحالفات مع القوى الكبرى لغرض حمايتها من

القوى الراغبة في الهيمنة أو الحياد إلى درجة تتحول علاقتها بالنظام من الزاوية الجغرافية فقط، كما يمكن أن تلعب بعض الدول الصغيرة لعبة التوازن السياسي أو المساومة مع القوى المركزية.

وفي النهاية، تعتبر طبيعة العلاقات المتداخلة بين أعضاء النظام الإقليمي والسياسات التي تتبعها كل دولة إزاء الدول الأخرى والتحالفات التي تدخلها في إطار ذلك النظام حق تضمن بموجبها استمرارها واستقرارها في بيئة غير عادلة وفوضوية من تحدد لنا الأعداء من الأصدقاء، وأيضا حدود الصراع وجوانبه ودرجة التعقيد فيه. ولا يشترط في التحالفات أن تكون ثابتة بل الغالب فيها المرونة التي تقضيها المصلحة. وهذا ما ينطبق بشكل جيد على النظام الإقليمي الخليجي الذي تسود فيه التحالفات المرنة القائمة على توافق المصالح بين الأطراف الإقليمية حول قضية معينة أو مجموعة من القضايا بغض النظر عن الاختلافات الجوهرية في المواقف وتضارب المصالح في قضايا أخرى، كـ: العلاقة بين السعودية و اسرائيل، فضلا عن جود علاقات تجمع بين التحالف والعداء في آن واحد أو ما يسمى بـ: علاقات الأعداء **(Frenemies)**(مصطفى، 2017)، كتلك الموجودة مثلا بين الإمارات وإيران.

وفي هذا الصدد، فإن النظام الإقليمي الخليجي المعاصر يتميز عن غيره بعدد التحالفات الكثيرة القائمة فيه، منها التحالف بين الأنظمة الملكية الوراثية العربية (مجلس التعاون الخليجي + الأردن + المغرب) الذي سبقه مجلس التعاون الخليجي عام 1981، وقبله تحالف اتحاد المشايخ الخليجية عام 1971 ،ما يعرف حاليا بدولة الإمارات العربية المتحدة، التحالف الخليجي- الأمريكي خصوصا بعد غزو الكويت، التحالف الثلاثي محور إيران سورية حزب الله (محور المقاومة)، التحالف المصري - السعودي (محور الاعتدال)، التحالف الإيراني – الروسي، التحالف الباكستاني- السعودي... وغيره.

وبشكل عام تسعى سياسة الأحلاف الدولية إلى ثلاثة أهداف: إما الحفاظ على الوضع القائم و ميزان القوة، وبالتالي، تثبيت دورها من دون تغيير، بحيث أي تغيير يهدد أمنها؛ أو تسعى زيادة قوة الدولة المتحالفة لمضاعفة دورها الإقليمي والدولي؛ أو استظهار قوتها بصورة عملية مثلما كان الحال مع عاصفة الحزم، وذلك لكسب نفوذ تستخدمه في تحقيق أهدافها ودعم دورها ومكانتها.

إن اللاعدالة في الامكانيات ــ التي أشرنا إليها سابقا ــ هي ما يمكن تسميه بـ: البيئة الفوضوية على وصف النظرية النيوكلاسيكية في العلاقات الدولية. هذه البيئة التي تغلب فيها الصراعات أكثر من المظاهر الأخرى. وعلى هذا الأساس تتشكل **بيئة النظام الإقليمي** كأحد عناصره الأساسية، والتي لا تقتصر بطبيعة الحال على البيئة الإقليمية الداخلية بل قد تمتد إلى ما هو خارج النظام الإقليمي بحيث تتدخل قوى خارجية كبرى لحماية مصالحها ونفوذها أو لتغيير موازين القوى ليتناسب مع مصالحها أو أن تكون لها علاقات أو تحالفات خاصة تربطها مع أحد أعضائه(إدريس، النظام

الإقليمي للخليج العربي، 2000، ص 75)، ما يجعلنا أمام ما يعرف بـ **اختراق النظام (Penetration System)** أو **التغلغل**. والمقصود بهذا الأخير، أن يكون فيه أطراف من خارج النظام الإقليمي إلا أنهم يشاركون بطريقة مباشرة وسلطوية مع أطراف النظام الإقليمي في قرارات توزيع القيم أو حشد الدعم لأهداف يتبنونها، وهو أمر تتزايد مظاهره نتيجة التداخل المتواصل بين المتغيرات الخارجية والمتغيرات الداخلية في تشكيل توزيع القيم أو تحديد القرار المتخذ(عبد الحي، "النظام الإقليمي العربي: استراتيجية الاختراق وإعادة التشكيل"، 2013، ص 8).ويعني كذلك النفوذ الذي تمارسه الدول الكبرى التي تعد من خارج النظام الإقليمي على وحدات النظام، والذي قد يأخذ أشكالا سياسية واقتصادية وعسكرية أو ثقافية، وكذا أساليب متعددة، كالتحالفات العسكرية العلنية والسرية، المساعدات الاقتصادية والقروض، الأنشطة الثقافية الموجهة للدعاية...إلخ(مطر، وهلال، 1986، ص 27).

والحقيقة أن هذا الأمر يؤثر بشكل خطير على النظام الإقليمي لا سيما من حيث استقراره وتماسكه، إذ قد يحدث تغير في الأدوار الإقليمية بفعل هذه الديناميكية كأن تتقهقر إحدى دول القلب لتصبح من دول الأطراف (العراق مثلا) في حين تصعد دولة من دول الأطراف إلى المركز. ويتناهى هذا الأمر مع ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية ــ وقبلها بريطانيا ــ بالنظام الإقليمي الخليجي، فقد أثبت الواقع أنها استطاعت أكثر من غيرها من القوى الكبرى أن تخترقه، وأن تصبح القوة الأولى فيه والمتحكمة في كافة شؤونه ومستقبله، في حين أضحى الوجود العسكري الأمريكي في الخليج ــ منذ عقود ــ أكبر وجود عسكري مباشر تملكه الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ويرى **براون كارل(Brown .L. Carl)** في هذا الصدد أن إقليم الشرق الأوسط يعد الإقليم الأكثر اختراقا بين النظم الإقليمية الأخرى الموجودة في العالم، ويوفقه في هذا الرأي **ريمون هينبوتش (Raymond Hinnebusch)**، حيث يعتبر أن النظام الإقليمي الشرق أوسطي يشكل الأنموذج الأكثر وضوحا للنظم الإقليمية المخترقة، مشيرا إلى الرأسمالية الكبرى القوى، تستهويها ثلاثة مواضيع أساسية لتحقيق هذا الاختراق وهي ليس فقط وهو العامل الرئيسي، يليه وجود الكيان الصهيوني وما ينتج عنه، وأخيرا، ضعف وتفكك القوى الإقليمية ما يسهل عملية اختراقها(عبد الحي، "النظام الإقليمي العربي: استراتيجية الاختراق وإعادة التشكيل"، 2013،ص ص 8 - 9). كما يعتبر **محمد الرميحي** منطقة الخليج من أكثر المناطق في العالم اكتشافا للعالم الخارجي ما جعل المصالح الدولية المختلفة في هذه المنطقة كبيرة وانجر عنه التدخلات المتكررة التي يشهدها الإقليم حتى أضحت المنطقة ودولها تعرفان على الدوام ترهلا سياسيا(الرميحي، 2009، ص 16).

والحال أن المنطقة لم تعد حكرا على الأمريكان رغم كونهم مازالوا مرتبطين مصلحيا بالمنطقة لا سيما مع وجود الأسطول الأمريكي الخامس في البحرين، بل أن بعض حلفائهم في حلف شمال

الأطلسي (NATO) تمكنوا من العودة إلى الخليج واستطاعوا أن تكون لهم كلمة فيه مرة أخرى، وهم لأجل هذا يسعون إلى تكثيف وجودهم خصوصا العسكري منه، فقد أسست فرنسا قاعدة جوية وبحرية وبرية متعددة الأغراض في الإمارات عام 2009، كما وافقت قطر على فتح مدرسة عسكرية فرنسية في الدوحة في عام 2011، بينما قامت بريطانيا في نوفمبر 2015 بإطلاق مشروع مماثل في البحرين. كما نشرت روسيا قوات في سورية في اللاذقية و طرطوس، فيما تتحكم الصين بالعمليات التجارية في ميناء جوادر الباكستاني القريب من مدخل الخليج (ديكوتيني ، وچاغاپتاي ، 2015).كما أن تركيا أوجدت لها موطئ قدم هي الأخرى في الخليج من خلال اتفاقية التعاون العسكري بينها وبين قطر، حيث تضمنت هذه الاتفاقية إنشاء قاعدة عسكرية تركية في قطر (قاعدة الريان)،وقد تمت المصادقة على هذه الاتفاقية من طرف الأتراك في 07 و08 من شهر يونيو 2017. أي بعد يومين فقط من الأزمة الخليجية (القطرية) في دلالة واضحة على حالة الترهل التي تعيشها المنطقة.

ويعد اختراق النظام الإقليمي الخليجي من قبل القوى العظمى أحد أكبر مشاكله إلى درجة جعلت الباحثة الإيرانية **بنفشهكي نوش** ترى أن الخصومة والصراع بين السعودية وإيران ماهي سوى نتيجة لعدم التوازن الذي أحدثته التدخلات الأجنبية في الخليج، وهي تدخلات أخلت بتوازن القوى بين الدولتين الإقليميتين(كي نوش، 2017، ص 14). وعقب ما سمي بالربيع العربي وما نتج عنه من تصدع وانشقاق في بنية النظام الإقليمي، زادت عملية الاختراق بشكل فاق كل التصورات، حيث لم تشهد المنطقة هذا النوع والكثافة في التدخل الأجنبي طوال تاريخها.

وأخيرا، يمكن أن نخلص أن أي نظام إقليمي يتميز بعدم توازن القوى وجود قوى إقليمية طامحة للهيمنة على غرار النظام الإقليمي الخليجي، سوف تأخذ فيه السياسة الإقليمية طابعا صراعيا بالضرورة. وعليه، يعد الصراع الإيراني – السعودي أمرا طبيعيا ومنطقيا من الناحية النظرية، ما يعني – في حالة أردنا تفسير الصراع الإقليمي بين السعودية وإيران – أنه أقرب للصراع على الهيمنة الإقليمية والنفوذ وعلى السلطة بين نظامين متناقضين وتصورين متباينين لحال النظام الإقليمي، الأول تتبانه السعودية وترعاه وتحاول المحافظة عليه، وهو تصور محافظ قائم على توازن القوى ودعم الحلفاء الغربيين بدرجة أولى. أما الثاني، فتتزعمه إيران الراغبة في الهيمنة، ما يعني تغير الوضع القائم بشكل عام، ذلك أنها تتصور بما تملك من مقومات وتاريخ أن من حقها أن تكون مركز النظام الإقليمي والأخت الكبرى. حيث يؤمن الإيرانيون عموما أن بلادهم دولة محورية في غرب آسيا، ويجب أن يكون لها قوة إقليمية في هذا الجزء من العالم.

ويؤكد هذه الرؤية عند الإيرانيين الوثيقة المعروفة باسم **الاستراتيجية الإيرانية العشرينية (2005 - 2025)** أو **الخطة الإيرانية العشرينية إيران:2025**.أين حددت هذه الخطة هدفها النهائي كما يلي: "**أن تصبح إيران بحلول عام 2025 بلدا متقدما وحائزا الموقع الاقتصادي**

والعلمي والتقني الأول في منطقة جنوب غرب آسيا (تشمل جوار إيـــران، وآسيا الوسطى، والقوقاز، والشرق الأوسط) وصاحب دور مؤثر في العلاقـات الدوليـة.وتعبر إيـــران أن منافسيها الحقيقيين في المنطقة هما: تركيا في المقام الأول ثم السعـودية. وعلى هذا غاية إيـــران تكمن في التفوق على هاتين الدولتين"(وحدة تحليل السياسات، 2016،ص ص 2، 7). تبرز هذه الرغبة الإيرانـية الجامحة في التفوق والهيـمنـة تصطدم بحكم الواقع مع خصم أكبر من تركيا أو السعـودية، ذلك أن سياسـة أكبر قوة عالمية (الولايات المتحدة) وفي أزيد من 70 عاما في منطقة الشرق الأوسط تقوم على منع أية قوة أخرى من أن يكون لها دور الهيـمنـة، وفرضا قبلت الولايات المتحدة أن تتعاون مع إيـــران لضمان هيـمنـة طهران الإقليمـية، فهذا سينتج عنه مشكلتين، الأولى تتعلق بعلاقة الولايات المتحدة الوثيقة مع إسرائيل وعدم رغبة هذه الأخيرة أن تكون إيـــران قوة إقليمـية مهيـمنـة، والثانـية علاقة الولايات المتحدة بالسعـودية وكذلك عدم رغبتها في رؤية إيـــران قوة إقليمـية مهيـمنـة(أليميدا، 2014) .دون أن ننسى طبيعة النـظام الإيرانـي الحالي الرافض أصلا للتعاون مع أمريكـا (الشيطان الأكبر). وعليه، مازالت الطريق أمام إيـــران طويلة وفيها الكثير من المطبات والمعيقات حتى تتمكن من فرض منطقها على الآخرين.

خاتمة :

انطلاقا مما سبق من عرض يتضح لنا أن النـظام الإقليمي الخليجي تتخلله نوعين من القطبية، والمقصودة بهذه الأخيرة القوى الفاعلة في الإقليم وكذا مكانتها ودورها وتوجهاتها، الأولى فرعية وتقع ضمن دول مجلس التعاون الخليجي، أين تشكل المملكة العربـية السعـودية القوة الإقليمـية المركزية فيه، ما يعني نـظلما أحـاديا للقطبية تتحكم فيه السعـودية. أما الثانـية والتي هي على مستوى الخليج العربـي - الفارسـي ككل، فهي ثنائية ظاهريا بقيادة كل من إيـــران والسعـودية بعد خروج العـراق من اللعبة إثر الغزو الأمريكي ثم الجلاء منه، ومتعدد الأقطاب في الحقيقة، إذ يجب عدم إهمال أو تجاهل دور القوى الدولية المؤثرة والمتغلغلة ضمن هذا الإقليم، والتي يقف على رأسها الولايات المتحدة الأمريكـية، روسيا، الصين، تركيا، و اسرائيل.

والجديـر بالإشـارة هنـا أن مفهوم الهيـمنـة لا سيما بعد قيام الجمهورية الإسلامية لا يأخذ ذلك المعنى الضيق فقط والمرتبط بالنفوذ السياسي البحت و ممارسة السلطة المهيـمنـة (القوة السياسـية) أو نشر الأفكار المهيـمنـة. وإنما أصبح مفهوما واسعا يتضمن كل الأبعاد والمجـالات، لا سيما تلك المتعلقة بالشرعية الروحية أو ما يمكن أن نسميه بـ **"الأحقـية الحصـرية"** في تمثيل الاسلام والدولة الإسلامية الحقيقية؛ بأي شيء أقرب إلى ما يمكن تسميته بـ **الهيـمنـة الثقافية** ،وتعد هذه النقطة ــ إضافة إلى طبيعة النـظامين السياسيين (الإيرانـي والسعـودي) والتي تشبه في جزء منها أنظمة القرون الوسطى ــ من أكثر الأسباب إثارة للصـراع والتنافس بينهما.

والحقيقة، أن هذه الحالة لا تعد بدعة جديدة إذ تجد لها في التاريخ الكثير من الحالات، حيث كان الصراع بين الإمبراطورية العثمانية (1299 – 1923)والدولة الصفوية (1501 – 1736)يدخل في هذا الإطار، كما كان قضاء العثمانيين على الدولة السعودية الأولى لنفس السبب، فقد كان الوهابيون لا يؤمنون بشرعية الدولة العثمانية الدينية ومن تم السياسية. وعلى هذا، يمكن تفسير إصرار الدولة العلية على كسر هذه الدولة الناشئة بخوفهم من تجريدهم من شرعية الحكم الدينية (دولة الخلافة) التي سمحت لهم بالسيطرة لفترة طويلة على رقعة جغرافية شاسعة من طرف هذه الدولة العربية التي نشأة في مهد الإسلام والتي تتبنى تصورا راديكاليا للدين.

إن الهيمنة على العالم العربي والإسلامي ولو بطريقة غير مباشرة تعد ــ حسب اعتقادنا ــ إحدى أهم التفسيرات للصراع، مع ذلك، لا يمكن اعتبارها ــ كما أشرنا سالفا ــ التفسير الوحيد حيث أن تشابك الصراع وتداخله تجعل من الصعوبة بمكان رده إلى سبب معين ووحيد. فالاعتبارات الأمنية، الإيديولوجية، والمذهبية، وتوازن القوى، والسياسة النفطية، فضلا عن التباين الجغرافي و الديموغرافي بين إيران والسعودية، ... وغيرها من الأمور كلها التي تصب في أسباب تصلح لتفسير جزء من الصراع. كما أن رصد تاريخ العلاقات الإيرانية – السعودية يبين أن النزعة نحو الهيمنة تنشأ ــ أو بالأصح تظهر ــ في حالة وجود فراغ يسمح لأحد الطرفين بشغل مساحة أكبر، يعني هذا أن الاختلال في ميزان القوى يسرع من نزعة الهيمنة والعكس، فقد زادت رغبة إيران أيام الشاه مثلا في أن تلعب دورا أكبر بعد الخروج البريطاني من الخليج، كما أسهم سقوط نظام صدام حسين في العراق (2003) ثم خروج القوات الأمريكية منه (2011) في نمو رغبة إيران في لعب دور أكبر في المنطقة.

*** قائمة المراجع:**

أولًا:المراجع باللغة العربيّة

أ. الكتب:

1) إدريس، محمد السعيد. (2000)،**النظام الإقليمي للخليج العربيّ**،سلسلة أطروحات الدكتوراه 34 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة).

2) إدريس، محمد السعيد. (2001)، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في اصول العلاقات الدولية الإقليمية**. (القاهرة: مركز الدراسات السّياسية والإستراتيجية).

3) جرجس، فواز. (1997)، **النظام الإقليمي العربيّ والقوى الكبرى دراسة في العلاقات العربيّة -العربيّة والعربيّة – الدولية**. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة).

4) حتى، ناصيف يوسف. (1985)، **النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت: دار الكتاب العربيّ).

5) الرميحي، محمد. (2009)،**الخليج2025** ، (بيروت: دار الساقي).

6) سيليريه، بيير. (1988)،**الجغرافية السّياسية والجغرافيا الاستراتيجية**. ترجمة: أحمد عبد الكريم (دمشق: الأهالي).

7) الطائي، تاج الدين جعفر. (2013)،**استراتيجية إيـــــــران اتجاه دول الخليج العربي**. (دمشق: دار مؤسسة رسلان).
8) عبد الله،عبد الخالق. (1998)،**النـــــظام الإقليمـــــي الخليجي**. (بيروت: المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع).
9) العتيبي، منصور حسن. (2008)،**السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1979-2000)**. (دبي: مركز الخليج للأبحاث السياسة).
10) كي نوش، بنفشه. (2017)، **العلاقات السعـــــودية - الإيرانـــــية منذ بداية القرن العشرين إلى اليوم**. ترجمة: إبتسام بن خضراء (بيروت: دار الساقي).
11) مجموعة مؤلفين إسرائيليين. (2006)،**إسرائيل والمشروع النووي الإيرانـــــي**. ترجمة: أحمد أبو هدبة (بيروت: مركز الدراسات الفلسطينية، توزيع الدار العربـــــيّة للعلوم).
12) مطر، جميل وهلال، علي الدين.(1986)، **النـــــظام الإقليمـــــي العربـــــيّ دراسة في العلاقات السّياسية العربـــــيّة**، ط5(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربـــــيّة).
13) الموسوي، صباح [وآخرون.]. (2014)،**المشروع الإيرانـــــي في المنطقة العربـــــيّة والإسلامية**. ط 2 (عمان: مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية).
14) ناي، جوزيف س. (2007)، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السّياسة الدولية**. ترجمة: محمد توفيق البجيرمي (الرياض: مكتبة العبيكان).

ب. المقـــالات:

1) أبوزيد،أحمد محمد. (2012)، "كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة." **مجلة العلوم السّياسية**: العدد 44.
2) عبد الحي،وليد. (2013)، "العلاقات المغربية - الجزائرية: العقدة الجيوستراتيجية."**مجلة سّياسات عربـــــيّة**: العدد 6.
3) عبد الحي،وليد.(2013)،"النـــــظام الإقليمـــــي العربـــــيّ: استراتيجية الاختراق وإعادة التشكيل." **مجلة سياسات عربـــــيّة**: العدد 1.
4) وحدة تحليل السّياسات، (2016)، "إيـــــــــران في أفق عام 2025." (تقييم حالة)، **المركز العربـــــيّ للأبحاث ودراسة السّياسات**.

ت. المصادر الإلكترونية:

1) "مقارنة القدرات العسكريـــــة بين إيـــــــران والسعـــــودية." **مركز أوراسيا للدراسات**: 11 ديسمبر 2017، شوهد في 25 سبتمبر 2017، في: <http://bit.ly/2L4hpr3>
2) ألميدا،مانويل. "البروفسور غريغوري غوز: احتمالات إبرام تسوية نووية مع إيـــــــــران جيّدة.. ولكن أستبعد اتفاقًا جيوسياسيًا." **الشرق الأوسط**: العدد 12985، 17 يونيو 2014، شوهد في 04 يوليو 2016، في: <http://bit.ly/2mcALfw>
3) باكير، علي حسين. "اكتشاف القوة الناعمة الإيرانـــــية.. القدرات وحدود التأثير."، (ملفات)، **مركز الجزيرة للدراسات**:17 أبريل 2013، شوهد في 25 سبتمبر 2017، في: <https://bit.ly/2z0S5gw>
4) ديكوتينيي، أوليفييه وچاغاپتاي،سونر. "قاعدة تركيا الجديدة في قطر." **معهد واشنطن**:11 كانون الأول/ ديسمبر 2015، شوهد في 27سبتمبر 2017، في: <http://bit.ly/2NOE0q8>
5) زيباكلام،صادق. "الصحوة الشّيعية بوصفها قوة إيـــــــــران الناعمة: تحليل تاريخي." **مركز الجزيرة للدراسات**: 16 أبريل 2013، شوهد في 25 سبتمبر 2017، في: <https://bit.ly/2zaORYe>
6) عبد الحي، وليد. "بنية القوة الإيرانـــــية وآفاقها." **مركز الجزيرة للدراسات**: 16 أبريل 2013، شوهد في 25 سبتمبر2017، في: <http://bit.ly/2KV9qNB>
7) قرني،بهجت. "السعودية-إيران.. نوعيةالصراعوإدارته." **العين**: 12 يناير 2016،شوهدفي 01فبراير 2018،في: <http://bit.ly/2uzBz2p>

8) مصطفى،منى."انفوجراف تفاعلي: خريطة الأعداء والأصدقاء في الشرق الأوسط."**المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية:** 17 أغسطس 2015، شوهد في 25 سبتمبر 2017، في: <http://bit.ly/2mdudNz>

9) **الهيئة العامة للإحصاء السعـــــودية،** شوهد في 19 أغسطس 2018، في: <http://bit.ly/2E6Ikjy>

ثانـــيًا: المراجـــع باللـــــغة الأجنبيـــــة

a) BOOKS:

1) Cordesman, Anthony H, & Al-Rodhan, Khalid R. (2006)**the Gulf Military Forces in an Era of Asymmetric WarIran**. (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies).

b) Articles:

1) Haas, Ernst B. (1970) "The Study of Regional Integration: Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorizing." **International Organization:** Vol. 24, No. 4.

c) E-SOURCES :

1) Cordesman, Anthony H. "The Conventional Military."**Iran prime**: accessed on 25/03/2018, at: http://bit.ly/2NLej9H

2) Majidyar, Ahmad. "Iran's soft power: Islamic Azad University opening branches in major Syrian and Iraqi cities."**Middle East Institute**: 17/01/2018, accessed on 26/02/2018, at: <https://bit.ly/2DLpZHC>

*** الملاحق :**

جدول رقم (01) يوضح القوة العسكريـة لدول الخليج العربـي -الفارسـي

الدولة	عدد القوات	الدبابات	صواريخ أرض جو	طائرات مقاتلة	وحدات بحرية		باتريوت (Patriot)	ميزانية الدفاع بالمليار
					وحدات سطحية	غواصات		
السعودية	201 ألف منهم 75 ألف	900 من بينها 315أم-	33 بطاية نحو نصفها 1-هوك	294 منها 174 أف-15	34	-	20	27.2

	حرس وطني	ايه2 ابرامز						
الامارات	50500	516 من بينها 360 طراز ليكيوك	8 منها 3 بطاريات هوك	106	18	--	--	
عمان	41700	153	50	40	13	--	--	2.4
الكويت	15500	290 منها 218 م-1 ابه2 أبرامز	10 بطاريات منها 4 هوك	81 منها 40 أف ايه18	10	--	05	3.3
قطر	12.300	30	75 سام أرض جو منها 12 ستنجر	18	07	--	--	1.5
البحرين	11.000	140	بطاريتان	34 منها 22أف-16	11 بينها فرقاطة	--	--	0.315
إيران	540.600	1565	76 بطارية منها واحدة هوك وبعضها ستنجر	306	59 منها 10هودونج و40 بوجامر	03 من طراز كليو	--	9.1
العراق	تضرر الجيش العراقي كثيرا جراء الغزو الأمريكي للعراق 2003 وهناك خطط لإعادة بناءه بعدد يقدر بـ: 30ألف جندي.							

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية – لندن (التوازن العسكري 2003 - 2004).

نقلا عن: عصام نايل المجالي ، **تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي**، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص 111.

جدول رقم (02) يوضح متغيرات القوة بين إيران والسعودية

متغير القوة	إيران	السعودية

	عالميا	إقليميا	عالميا	إقليميا
عدد السكان	13	1	33	4
الإنتاج الزراعي	41	2	78	5
التنمية البشرية	94	4	61	2
المساحة	20	2	15	1
الناتج المحلي	18	2	24	3
معدل النمو الاقتصادي	(2.5)137	4	(6.5)30	2
الإنفاق العسكري	(2.5)25	5	(10)7	1
القوة العسكريـة	13	3	26	5
بحوث العلوم التطبيقية	31	3	50	5

المصدر: وليد عبد الحي، "بنية القوة الإيرانـية وآفاقها"، **المرجع السابق**، (بتصرف)